ع م: حاشية على شرح كبرى السنوسيني
علم الكلام
رقم: 2698 د
رقم مف:
أ ت:

حاشية الإمام المنصور على كبرى الصغرى
للسنوسي 2 على الكل رحمه الله الجميع

10

٤٦٩٨

Bibliotheca Generale - RABAT
D 2698

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

قال الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق بقية السلف وحجة الخلف
المعتمد وعمدة المشايخ المفسرين كاشف أسرار الحقائق
وجامع أشتات الدقائق فخر الملة والدين أبو الخير
الجامع للمنقول والمعقول وحيد دهره وفريد
عصره خاتمة المحققين وواسطة عقد الفضلاء

أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد الله
المنجور رحمه الله تعالى ورضي عنه وأمين

الحمد لله المتوحد بالعظمة والجلال والعلو والتعالي على سبيل الحمد
على النهج الباذخ الحامد بقصد السبيل على الكمال وعلى آله ذوي المروءة
والجلالة المحمودة بأفعال الكرامة وبعد فقد وقفت وفقك
على شرح الحاوي الطالع المحفوف الرائع الناصع ولي الله تعالى أبا عمر الله
محمد بن يوسف السنوسي لكتاب حاجبية خليل فرأيت على بعض ألفاظه
من التعقيد وتيسير مقاصده ما قد يشكل على
واعملت فيه ما هو أوضع يحتاج إلى إبانة ويتوقف منه
ثم وفق الله تعالى بعد مدة إلى الوقوف على شرح لك كتاب أبي الحاجب
فنفعه الله بك مرة وأبى الله تعالى بعد ذلك إلا كثرة المواضع
وأعانك الله على الجميع بمنه وكرمه فلما أمعنت النظر
لا يقصر إليه همتك وأنك لما أمعنت الحق
العالم بأن العلم علم الخلق وخلعة الحلم حاملة الر
وأبو الإبانة والتفهيم الفاضل الفهامة الذكاء العالم والفهم

كثير من الشيخ رحمه الله وبعضها به على الصغير قيل وسببه ان [illegible]
ابن كرس والكوفية تكبير الصغير وشيخ الدال المهمور وبفتح الكبير اصح
وفرح جد شرح الصغير والمقرمات عن هذا التقرير واجمع وفي اشارة الى شرح ابن سلمون الوشرد
من تلك الفتنة وانه خير المنصب لتعليم المغاربة والتلطف بايضاح الحق بالخير لعمر الطلبة والعوام
لصغار او بعض البساط بعضها بوعظهم مجلسهم شيا غير الذي بعض من يغلب عنه والكلمة الجادة
مما يوجب الهداية بالتصور والتوبة الى الصفح والاقلاع وهو على شاكلته **قوله** وفرض
غير واحد اجماع عليه يعمل او يكون داخل في قوله غير واحد اقتصاره على المعتمد
الاجماع مع شهرة الخلاف اعتمد المؤلف بقوله اما الظهور وبساده ومعتمد على خلافه الواضح
ولم يتنبه بعض الغرباء شرح الصغير فقال ولعل كلامه بهذا الخير على ما مر
وتوبة التقليد **قوله** اعتقاد جازم لقول غير معصوم بقطة جازم تاكيد لاعتقاد وصفة مؤكدة
كنجحة واحدة والمهيز اشهر وجازم بمعنى مجزوم به وفرض مثله في قوله الخير الغير الطاعة وما
كان يحتاج الى نية جازم لا الخروج بنفسه على الاعتماد بما شمله الشيخ ابن عرفة لا عادته
لما اعتماده اختصار **وفرض** باب الاعتقاد فيدخل فيه على ما يشمل الجزم والظن وهذا
لما خلاف المعتمد بقوله جازم وفرض على هذا الحد رحمه الله بادة قوله غير معصوم
بقول ميت هذا هو المعتمد قول الغير غير دليل او اتباع الغير واعتقاد صحة ما يقوله وغير دليل واجمعة
او العمل بقول غير مع حجة مع ان هذا خرج قول الرسول واجماع بما لا توقف دلالة
المجمع عليه كالمعجزات واحكام الحلال والحرام لما اورد الشيخ ابن عبد السلام على الحد
واراد بقول الشيخ بقول المعتبر بالوضع لاستنادها الحجة كقوله تعالى فسئلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون فيقول العلم هذا انتفاء به المقتضى وكل ما انتفى به المقتضى فهو حكم المقتضى
بمعنى ينتج هذا حكم الله بمعنى والصغرى ضرورية والكبرى اجماعية ينتج انه ليس من التقليد
وهو تحلل الاصطلاح جميع الاصوليين والفقهاء وغيرهم اما قبلان تبدل التعاريف وشبه التقرير
الصغرى لا اصطلاحي واعترض على ابن الحاجب تعريفه بما صوله بذلك لكونه بصدد بيان الاصطلاح
لا اللغة واما اعتقاد قول الرسول بما تتوقف دلالة المجمع عليه كاعتقاد قوله
ان الله موجود وقادر وعالم وبه معناه اعتقاد قوله انه رسول الله تغيير باشر يشمله
الحد والخارج وقوله معصوم ان الجملة من اجماعات بالحد والامور التي تختلف باختلاف الاعتبار
بالخارج من الحد انما هو اعتقاد قول المعصوم من حيث انه معصوم واعتقاد قوله وجود الطائفة

غير انه لم يجز الا واو للاسلام ولعل الشيخ ابن [illegible] بعد ان ذكر المعربة بالدليل والعلة المعربة بالتفصيل [illegible] عنهم من قال المعربة بالاعتبار الاول واجبة على الاعيان والمعربة بالاعتبار الثاني واجبة وجه كفاية اذا قام به بعضهم اجزاء وقال بعضهم سقط عن الباقين ومنهم من قال ان المعربة بالاعتبار الثاني واجبة على الاعيان ارشاد الاعتقاد موافقا للمعتزلة وغيرهم والدليل على وجوبها ما ذكره المؤلف بقوله لان الواجب **قوله** وهو حديث التفسير التابع للمعربة لانه من قول الغاغ وهو واضح لانه انسب لمعنى الاية اذ الاية لبيان التصريف وهو واوضاه الكلام والاظ لا يخرج البلاغ عن وضعه بالكلية واخلاله ببعض المعنى المعربة لا يزيد منها عن فهمها وكلام التفسير لازم لفهمها فهذا نقل التفسير عن الغاغ ابي حنيفة لا بترجيح المعربة والتصريف بالغلب حسبما نقله المؤلف بعد **قوله** عملا بمقتضى عكس النقيض الموافق عكس النقيض المخالف هو تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الاخر مع بقاء الايجاب والسلب بحاله كقولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان انسان او كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان بعض ما ليس بانسان ليس بحيوان ليس بشيء وعكس النقيض المخالف هو تبديل الموضوع بنقيض المحمول والمحمول بعين الموضوع مع اختلاف بالايجاب والسلب كقولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان وكل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وعكس النقيض الموافق هو تبديل الموضوع بعين المحمول والمحمول بعين الموضوع مع بقاء الايجاب والسلب بحاله كقولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وكل ليست حيوانا ليست انسانا وبعض الحيوان ليس بانسان بعض ما ليس بانسان ليس بحيوان ليس بشيء وعكس نقيضه الموافق هو تبديل الموضوع بنقيض المحمول والمحمول بعين الموضوع مع اختلاف بالايجاب والسلب كقولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان وعكس نقيضه المستوي هو تبديل الموضوع بنقيض المحمول والمحمول بعين الموضوع مع بقاء الايجاب والسلب بحاله كقولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وكل ليست حيوانا ليست انسانا وبعض ما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس نقيضه المخالف هو تبديل الموضوع بعين المحمول والمحمول بنقيض الموضوع مع اختلاف بالايجاب والسلب كقولنا كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان وبعض الحيوان انسان بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس نقيضه المستوي وعكس نقيضه الموافق والمخالف بعضها يلزم من صرف الاخر صرف العكس ويجتزئ بعضهم بالاكتفاء بالتفتيش بعكس النقيض المخالف وهو اشهر وليس على بصيرة منه **قوله** ان الله امر عباده الموصين بما امر به عباده المؤمنين فيجاب عما استدل به الحديث بان معناه عاملوا العمال وصلوا بالعمال وان لم يعملوا بعملهم بدليل ان الله امر عباده الموصين بما امر به عباده المؤمنين بقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا انه بما تعملون عليم وقال تعالى يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اغبر يمد يديه الى السماء يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فاني يستجاب لذلك فتامله قوله فيما نقل عن التفسير ان الصحابة رضوان الله عليهم ثم قوله قول عبد الله ابن مسعود لا تكون اتعس ان كنت الناس كنت معهم وان اعتزلت الناس اعتزلت الا ما يو كل احد نفسه عن [illegible]

عليهم الثواب والعقاب واعلم ان الله تعالى [illegible] وما اراده وما ازاده
بعلم نبيه فاذا كان كذلك فرحمة الله ورحمة نبيه التوبة وقال الامام ابو المظفر [illegible] التوبة
على موضع توبة الله عليه والعلم بالتوبة يوجب التوبة **وقد** سئل الشيخ الامام العارف بالله ابو جعفر
الله محمد عباد عن قول الفاضل لي يجوز له ويلزمه على التجريد وترك العمل بما كلف به ما وقفت لهذا القول وهل هذا
القول خطأ او صواب **فاجاب** اعلموا ان هذا القول في حال يكون خطأ وفي حال يكون صوابا
فأما الحال الذي يكون فيه خطأ فهو اذا قاله صاحب لا يتهم ان يتم لنفسه ويتخيل لها وارك في
كلامه الذي يظن انه حكمة ويتكلم بعض الغرور الذي اعلم النهايات التي لا يتجاوز له منها عمر نسيه ولم يعزز
الله تعالى الكامل حيث قال لو شاء الله ما اشركنا ولو شاء الله ما عبدنا من دونه شيئا وما اشبه ذلك
وهو كلام عليل يجب على من سمعه انكاره ويجب عليه ان يستغفر الله واعلم ان لا شريك له ولا كفر
كل كلام هذا الذي هو في ظاهره اذا قاله المنتصار والاحتجاج لنفسه ونشار العبد مجبورا على هذا كله **واما**
الحال الذي يكون فيه صوابا هو اذا قاله قائله منهزما لنفسه ويحتج واذا قاله اخبارا عن الله تعالى
فيه ونفوذ تقديره عليه مع شدة انتصاره وداء انكساره وخوف هذا المعنى من قول النبي صلى الله عليه وسلم
داع موضع ان يقلب بالحجة والحرب سجال معشور **قوله** وانكار الشيعة معطوف على قوله ما انكره المعتزلة
اما على قوله جواز انعقاد العقد **قوله** حجة عليه لان المراد بزوج العجائز على ما جاء في الخبر المشهور
القلب والخف ويزيد من يسير النظر وكما يحسنه والمتمسك به على الحنيفة اهل النظر الذي حض عليه بالادلة
ويشوا دفاعه عن عقائده ورد بعراضه كل متحزب لاهوائه بعض عليك بزوج العجائز عليك بنعم ته وتحصيل
والحذر ان تعقد بغير نعم عيد شرد من الله ويجتمع ان ينعم اذا نعم وخط الذنب **قوله** لولا ما ذكر من اقوال
الذكر العلماء يعني مثل البخاري ومسلم وابي داود والترمذي وابن ماجة والنسائي
وابن حبان وابن خزيمة وابراهيم الحربي والدارقطني وابي نعيم احمد بن عبد الله الحافظ وابي
بكر بن ثابت الخطيب والحافظ ابن عبد البر وغيرهم وانما اعتمدوا على الشريعة وابطال
اقوالهم بالاحاديث النبوية القرآنية وعبد الله بن سعيد بن كلاب وابي العباس القلانسي وابي
الحسن الاشعري وابن مجاهد المتكلم وابي الحسن الباهلي صاحب الاشعري وابي اسحاق الاسفرايني
وابن مهران المقرئ وابي الطيب الباقلاني وابي المظفر الاسفرايني صاحب الاستاذ ابي منصور
وامام الحرمين وشيخه ابي القاسم الاسفرايني صاحب الاستاذ ابي اسحاق وغيرهم من ائمة العلم
المعتبرين الذين على الشريعة والمتواصلة عن الائمة بالاسانيد الصحيحة والطرق المعية رضي الله
تعالى عنهم ونفعنا بهم **وقوله** العشر وابن كلام المؤلف للتكثير لا التحديد

بالمخالفة وجمهور المتكلمين وعينه جهم الجاحظية وبه جعلهم الجبائي متماثلة والزيادة الى البعض
وقد ذكر الشيخ ما قيل الجواهر بعضها بعض الاجرام البسيطة ايضا وصورة ارسطاطاليس والمتوسطة بينهما
ومن جعلها مفردا **وقال** سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد عند بيان احكام الاجسام وهي متماثلة
والمراد باختلافها بالعوارض ومسائل اصل بينهن خلافية كثيرة وفروعها منها كإثبات القادر المختار وكثير من أحوال
النبوة والمعاد بل اختصاص كل جسم بصفاته المعينة لا بتوارد كل على كل اذ نسبة الموجب الى الكل
على السواء وما جاز على كل جسم ما يجوز على الآخر بعينه على السواء والكل على الفساد ثبت جواز
ما نقل عن الصابئة واخبار الفلاسفة وبنفي مسائل اصل عنوا المتكلمين على ان اجزاء الجسم ليست الا الجواهر
واختلاف الاجسام بالحقيقة البتة وانها متماثلة لا يتصور بينها اختلاف حقيقة ولا تبيين الا باختلاف
بتماثل الجواهر واختلافها واجسام بالحقيقة وجعل بعض اتباعه اخرها خلية فيها ذكر الشهرستاني من
اقاويل الحكماء وتوهم ان المراد بتماثلها اتحادها بالنوع في الجسم وان كانت انواعا مقررة بخلافه وذكر
ان منشأ هذا التوهم اعتقادهم ان بين الماء والنار حقيقة واحدة والاختلاف بالعوارض
منه وكثير من الشعر منزل المعنى وهو راجع الى المتكلمين ايضا فانهم ذكروا ان اجسام بالحقيقة وانه بين
بعض انواعه **وقال** الشهرستاني على قول البعض في الجسام وانما قالوا ان اجسام متماثلة المراد بها
تماثل التساوي في جميع صفات النفس **وزعم** الفلاسفة ان اجسام مختلفة ومعتزلة المتكلمين
والمعتزلة خلا النظام ان الجواهر والاجسام متماثلة **وقال** ابن سينا في بعض صفات نفس الجسم
وانتم الى جميع الاجسام يعني بها اجسام البسيطة كالنار والهواء والماء والاجسام الفلكية والمركبة
والعناصر كالمعدنية والنباتية والحيوانية كثيفة كانت او لطيفة متساوية في جميع مسمى الصفات
وقال في موضع آخر والحكماء يعمون ان حقيقة يعني الجسم الذي هو جوهر مملوء
بالنا طفية وهي يريدون بها الصفة المتلازمة كحجة التي المعقول والبعد النفسي والتصور
الخيالي بمعنوه فصلا لها نسارا عتقادهم ان الملائكة جواهر مجردة ونفيهم الحيز الآخر كلامه
قوله وهو مسائة ما يأتي من تركيب الجسم لو كان جائزا التقسيم ان ما بالقوة في فعل البقاء **قوله**
بهو معترض بين الشرط وجوابه نكتة سرها اعتراض تقسيم الملازمة وارادة صحة بحيث لا يتسنى
عند سماع الجواب الربيان الملازمة **قوله** وهو لزوم الصفة النفسية او لازمها الى الحكم
الواجب لا يكون الا صفة نفسية كالتحيز للجواهر او لازمها كالتحرك فانه سلب فلا يكون صفة
نفسية وكانه اراد بالتحرك القبول والمساوي لانه لو كان اعم **ظ** يستلزم الصفة النفسية فما اختص
بحكم واحتاج الى ان يختص بصفة نفسية يلزم ان يكون مثلا ان كان متساويا بالنوع او اعم

ان الله لا يعتاد بكم كما يعتاد بكم وهذا يدل على ان الله تعالى ليس بجسم فقال المؤلف على قول
ابي عبد الله المخزومي

وكل ما يخطر ببالك من التصورات والتصاوير
فالله تعالى بخلاف ذلك

وبه نتيب بالحصر من قوله الخ هذا يتسارع الى الخيال ان من مر بما تقدم وتعالى لما جعلت
عنه الابصار وادركته من المحسوسات الجسمية والجسمانية طابع تمام كلامه
وسمعت يعني اذا ابو عبد الله المذكور وهو الشيخ ابو عبد الله الحسين بن علي بن يزيد الطالقاني
عن المرتضى اذا اراد ان يبين ان الله تعالى ليس بجسم وقف جميع على الزنة بالجواب بعد التحقيق
بان ما ليس بجسم لا مثل له ومنه بهذا ابو عبد الله المذكور وبان الدليل الذي هو الزنة
انما دل على استحالة وهو التأليف الخارج مما يوجد الجسم من المتباينة وغيره لا على استحالة
من يعرى الجسم ومنه بهذا ابو زكريا وانتقاده عليه استدلاله على ان يتعذر تحمل
والاستكمال باستحالة ذلك على الله سبحانه قوله يعني رفعت الشيء وضعته شيئا
فشيئا الى النهاية وبتسارع الى بنائه وقيل بما ابتدئ ذلك طابع الحي فسطر الكاتب
وقوله يدل ان الواو اضافية هذا على ان من سمع شيئا يتعجب عن اداء ذلك والواو
وقوله واو حال عاملها فيه معنى الجمع والتقدير اذا جمع بين الصفة والموصوف
فيقوم مقام جملة من الشرط

فصل في الكلام على الجسم وقد اذا تقرر ما ذكرناه فلنذكر الدلائل

قوله ثم نعلم على ذلك اذا ان يقول في بيان استحالة التي ضمنها الله ليس بجماد وكل جماد
جماد فالله تعالى ليس بجماد الجماد الجمع الجماد كساد في الشرح ومن جهة اختياره المخصص
مخصص بجهة دون جهة وبحيزه وبحاز يكون الجسم اما ان يكون ضما او الى ومن جهة لا بد ان يكون
بيضا او بسكر وكل منهما حادث ويستحيل ان يكون جسما لانا وعرفنا الجسم بالنسبة
الى اعطائه كالناس والجبل والبقر والغنم والعصير الذي وانا نعلم قوله ويجب لهذا الطابع
ان يكون فاعلا الخ معنى ابتداء الكلام على الاحكام ويعني بالصفات المعنوية ونريد بها العلم
والقدرة والصفات والكلام وغير ما يعلم بها المعنوية منقول عليه بين اهل السنة والمعتزلة
خلافا للعلم حال المعتزلة يقولون وكان المعنوية دليل على اثبات المعاني ومع بالدليل فيما يجوز

وكل عرض حادث والله تعالى ليس بعرض الله ليس بحادث وكذلك يقال هذا

بصل

يعجب

واما فرماء الفلاسفة فقد ذهبوا الى انه ممتنع عالم لانه عندهم موجب بالذات لا يحتاج الى شعور وتباشر
كالنصاد ات التي لا شعور لها ولا عقل ان ذلك لا يحتاج الى شعور وتباشرها وتسبق
ان قول اسلافهم الذين يرجع قولهم ملبسون بالكلام انه عالم كما ورد به الكتاب العزيز بها وبونه
ويحملونه على معنى حقيقته وقد اشار اليه السؤال بقوله قوله ولما استشنع الفلاسفة ذلك
لم يسعهم الا انهم انصفاء وتبسر على المتكلمين بالكلام مع ذلك خطابهم وهم بها سروا بالشبهة
لما ذهبوا كتصريحهم بكون عالما بانه ممتنع بحسم وجسمانية الخ وهذا اختلف الفلاسفة صفة
العلم بهم والحق بعني العلم ومنهم من قال لا يقال انه يعلم انه مبدأ وعلمه ذاته سر الموجب لحصول
ما يصدر عنه ومنهم من قال يعلم الكليات دون الجزئيات والواجب ما عرفته ومنهم من قال انه يعلم الكليات
والجزئيات اذا اريد الكليات بحصولها والجزئيات بمعنى انه يعلم ذاته مبدأ وما يصدر عنه الا ان
هذا العلم وجه الانشاء والايجاد وقال ابن سينا الباري تعالى عالم بالموجودات لا كما علمنا بها علم
وعلمه بذاته هو بعينه مبدأ لصدور ما يعلم ذاته على ما هو عليه ومبدأ لصدور الموجودات على ما هي
حق ابلغ ومنه كثرة قال العلم بالواجب اشد الاقسام الثلاثة وقصر اولها على ما لم يكن العلم بالوجود
لم يكن ذا بال على ما هو الواجب وقد اشار الى ما ذكرنا من ان جميعهم نافون
للعلم معطلون واما الصابئة الاثباتية فيقولون ويصفونه بانه عالم والصابئة الصافية من جميع
ملابسة بالكلام عليه فانه يعلم بالغير بمعنى انه عندهم مدرك للشيء عالما ومدركونه عالما فلا
يخرج عن الصانع ويوافقهم اي ينسبونه ويحاولون ان يسلم لهم ومحصول ان مسلك الجميع الصابئي الصافي
مضاعفون على وصفه بقال بعضهم الشعور ومعناه بالفارسية باثبات الادراك والاختيار وبالفارسية كونه
عالما حقيقة انتهى وذكر ابن الصلاح ان الذي ذهبت اليه الفلاسفة سوى اثباتهم الوجود
الروحانية والعقول الرجيات وتسميتهم ملائكة مبنيه على نفي الاختيار والصفات والحق اثبات
المعاد الروحاني دون الجسماني وذكر الدقولي بيقاء الارواح منعمة بتحريرها بالمعارف
او معذبة بانها بحيث لا تعلم تشرفها الى الجسمانيات وما يكون لها مدركة على التعريف بها وبتشوقها الى
العالم العارفات بتشفي تلك التعريف مركبة تفارق بها تحبوبه الى موضع عالم يتشرف بالطائفة والقاء
الثالثة ان الشيرة تكفي بسبب وذكر الدقولي ان الغير من الصفة كما قولهم في زيد الارواح الجسمانية
التي هي العقول الرجيات وتارة بالالهام وتارة بطريق النفث في الروع ومنهم اشارة الى ان تلك
العقول هي الملائكة والمعنى للشيرة ان ارادوها الى عناية تبلغني عنها ومنهم من زعموا ان الحق منها
يقرر الاتصال على اكتساب بعض المتقابل كبعضهم انفصل الاتصال الى البعض ومن تقرر ابطال ما يجاب

واعلم

54

قوله وما عشر بعض العلماء الخ

انما عبارة عن جميع ما يمتنع ان تتغير الذات واحد منها والاحوال فهي كل ما يمتنع ثبوتها اذا اراد عدم الصفات
واريد بها ما لم تتعلق بمعلوم فتكون الجسمية وغيرها وصفات قوله عبارة عن كل حال ثابتة للذات
غير معللة بمعنى ثبت لها حال او حال منه او غير ثابتة والمراد كونه حالا ان لا معنى له وانه اعم من
ان يحل المعللة وهي الصفة المعنوية وكذا قولهم حال ثابتة للذات معناه ان الذات غير معللة
معللة بمعنى ثبت لها حال او حالة منه قوله والمراد تتميم انتقاضها بسائر ما يجيء في التغيير بقولهم غير
معللة معللة وجهه والله اعلم ان المعللة عرضية يجب تتميم انتقاضها مع بقاء الذات وحينئذ تقول الذات
بذواتها بالعلل العقلية الجزم والمعنى ان الاكوان لا يصح ان يعلل وجود الجسم او عرض على عالمية
الله وقادريته ونحوهما لانها مقتضاة بمعاني العقلية وتحقيق ما يقتضيه الشرع يوجب الحال والمراد
به هنا معنى عجيب لكونه في مقابلة الموجب اي الذي يعني الفيلسوف والبحث ايضا على هذا الحيل
سواء يجيء في التغيير بقولهم غير معللة معللة وجهه والله اعلم ان المعللة عرضية يجب تتميم انتقاضها
مع بقاء الذات وحينئذ تقول الذات بذواتها بالعلل العقلية اي صادرة بنفسها وان وقوع العالم على ما هو
عليه وجوبا وجوده عند اختيار وحينئذ تقول العلل بالعلل بمعنى ان وقوع معنى عند تتميم الانتقاض
والله اعلم وليس معنى قولنا بالعلل العقلية وحينئذ ذاتا بذاتها ثم انتقاضها عند تتميم الشرط صفات
الله تعالى بمعنى ان الله بمعنى الذي قوله والتعيين وهو وقوع مسمى الصفات الى المنتهى انما
الاولية والثانية وهما النفي والبقاء فقط مهما تقرر وانما الترجيح فيجب ان يقيد بانه يجب قبول الانتفاء
وكذا الاستحالة والجواز هو مجال لان الاستحالة تنافي قبول الوجود ولا تكون ثبوتية لان العرض
يصح ان يتخيل مستحيل معدوم وكذا الجواز لغة قبول الوجود والعدم ومن الصفات
وصفا ثبوتيا لم يكن بديل العدم ينصب بالاستحالة والعرض الثابت لا ينفي بالعدم اذ العدم
ينفي بقيد بديل فيه لغة ينصب وسوغ لتخفيفه قوله واما الاحوال فهي عبارة عن صفة
لا تقبل عن قوتها وارادته مسمى المصدر وسواء يجيء بمعنى التعيين في المقدور او الارادة وتشكل
طردا على الحدوث صفة لله حيث قبول العدم وصفاته المعنوية والصفة هي المعنى
القائم بالموصوف والمعلل بالمعنى والزائد حادث بهذا يوم الاثنين تعالى يكيف الحلق عينه انه صفة
له وهذا على الزمن بالحق ان التكوين حادث بمعنى قيام الذات بالله تعالى والمأمول معروف الشافعي يوم
الاثنين انه صفة ثانية فلا استحال قوله بكلمة بان الحلق والايجاد ومعناه يجيء
الى الوجود تعلقت قدرته الحقيقية بشيء وصيرورة المعنى اضافي اعتباري كوقوع بالخالق
بمعنى تعلقه بايجاده والتصاق المخلوق وليس بصفة حقيقية معنى يكون قيام بالمخلوق

فقد ثبت ان الله تعالى كونه حيا وعالما وسميعا فعلوا ويريد بارادة حادثة لا في محل لعلمهم انه يريد حتى فاعلم يريد بارادة
الجاهم اليه وزعم ان الصفة النفسية نعم وراء علم خرج بكتبه والسكتاني عن ارادة الله وقالوا يجوز ان
يسمى الارادة لا لخصائة تقوم الحادث وتسمى الموجد صفة العالم وقالوا يعلم بعلم لخصائة قيام العالم
بذاته تعالى وبرقاعة بذات اخرى لما اوجب العلم الا بتلك الذات وتقوم بكونه الموجد فخالفوا في العبارة
او الكاسب بارادة حادثة لا في محل وانما قدرت مسمى الاسم فانه انما يريد الحوادث بارادات حادثة لا
في محل وزعموا ان كل حادث واحد مراد بارادة حادثة سوى ارادة فانها قديمة والا تعلق بها حادث
بم ادين عشرية وسموا اثباتا منفيا وجميع ما قرروا على ما حادثة للباري تعالى لا في محل يقوم
بها بما تجمع به الحوادث **قوله** يلزم ايضا قيام الحادث بذاته تعالى الجواب ان ذلك
مسلم الا ان ذلك ان دلالة فذلك انما هو اذا كان مراده حادثا لما مر وقد بينا مسئلة
احرى ما تجرد ما هو ان الحادث يصح ان يكون محلا للارادة فيجوز ان يعلم الله تعالى
من الكسالى الاول الازلي هو ذوات الحوادث وجميع ما تعلق والنصرة وسموا النفاة الازلي الذي يوجد بها
صفة بتوهم ما يجب محل الا ما قدروا انه تعالى يخلق الحوادث بذاته تعالى ويعلم ارادة الحادثة
فيقر فاعل الحوادث بذاته تعالى يصلح ان يسمى ومقرونا به تعالى يعلم **قوله** وحسب الكتبي
والنجدات وانتسبا عما الى النجار ومنع الصفة اصلا بيد انهم انكروا قول الباري تعالى ما صرا لو فروع
اصولهم بني المنكر وقالوا انه الى يريد شيئا ويريد به الجميع وسموا القول بقابل قول معتزلة البصرة
وانه خلم على نبي الارادة بالكلية سموا القول بانه يريد بارادة حادثة تنبيس بذاته ويوجد
ويكونه ويريد القبيح عيانا أعلم من والصفة النفسية خبيث وسعيهم الى نبي عليه قال الشيخ
كوما قائلون بان الجسام ومن جملته ابنا ارادة على انبي العدية والاكراه ونبي ذلك فمنهم من نفى عنه
القبيح بمعلولية الشيء تحريم اذ فلا نفى الا ما فعل الجواد اما عنه ثم قال الكعبي قال الله علم
الباري تعالى على الارادة ومعرفة في بيان ما يستحق الله نفى النظام الخصائص وقال ويزيغ بقابل
انه لا يسمى الموجب من موجب العلة فانه قال الباري يفعل وهيئة انه عجز الله وقالوا
لا نجوز ان يقال ان الله تعالى والعلم الا بفعل فعل الباري تعالى وقع العباد الفعال والفعل
مصدر فعل الفعل تعالى الله بفعل ويسمى بمصدر يعني ويزعم الخياط انهم ذاهبون الى ان الله
الباري لا يوصف بانه عالم الا بمعنى انه موجد العلم في محل وحكى الكعبي عن ابي موسى انه قال
بعضهم لا عناية ازلية ومعنا ما وقع الفعل على وفق الاكمل وغيره ما عنيت والله اعلم
ينعلق بالمستقبل بما هو الحال الحادث ورد الى ان شقت **قوله** وهي عنهم بعبارة اخرى

المفرغ على الفعل بان المفرغ على الفعل معنى مع العلم بانه لا يتقدم عليه من الاستثناء جميع المعمول حيث انه منع وانتفى
منه المعمول والمستثنى منصوب لصاحبه الذي هو المستثنى منه بالنصب ان يكون من تمام المفرغ الذي قبله وانما
قوله الا زيدا ويكون من تمام مفعولية به حصول الفعل الا بتعلق على ان الفعل المنفي يجوز ان يقع صفة وحالا
لا يجوز ان يقع صفة على انه ليس من تمام ما سبق وانما يستدرك على ان المنفي لا يكون من تمام
به حصول المفرغ على العامل كما سبق انتبه كرمنا ما جاء حصول الفعل وسواء على الخ فانه وما قبله
ما لا يجوز من صرفه او موصوفه او غيرهما قوله وتعميم بجر عمرو وضمير عنه الى الدال قوله
الجار بالفعل مرتبة المتعلق اول يقع الجار والمجرور ثانيا فتم ما بدء الدال ان الفعل يتعلق بالمفعول والمفعول
الفعل المتعلق بالمفعول على الجار المتعلق بالفعل قوله وسر على ما ذكر الاسم وفتح الميم
بالاضافة ضمائر المصدر على المصدر ثم الاسم وفتح الميم بمعنى سم وبه سمي وكقوله
تعالى سم الله مجراها ومرساها بمعنى عذرنا المصدر تعلق بسم المعربات بالفعل والمفعول وفتح ما
وسم التعلق اي كعلى او الا التعلق الا مطلقا وتذكر ايضا بالكسر اي على ما ذكر التعلق بالفتح
على المتعلق بالكسر ومنه قوله تعالى يا ليتنا نرد على ما ويل الى العاقبة وقيل مصدر حقيقة والباء زائدة
وقيل وعاينة قوله وكلام وزيد انه لم تعمل والمصدر والنداء ومعموله كل واحد من الثلاثة
محجور عنه لا فرق عليه قوله النظم على بغير دليل القائل ما علم وبغير نقل القائل اي من
القائل لا ما علم بغير نقل من غير دليل بل ثم وزيد لا يتوقف عند بالنقل على تسامح او الا جدا وبدليل
العلم بالعدم وزيد والا هنا يدل على العلم بالنقل مما الخ يعلب على الغرض الذي يسمى قوله والمستثنى
ايضا قوله ما علم وبغير نقل بغير حصول البديهيات والمضامين ح والبديهيات والغير بديهيات
والمتواترات ونصابا فيما سبق معلوما بغير كلما علم من ضرورية على مسرا وما علم بغير دليل خرج نصابا
فيما سبق معلوما ويشمل البديهيات فيما سيأتي الغير بديهيات المعلومة بالدليل قوله
وبغير نقل دليل لا يشمل والدليل ما يستدل منه على المطلوب خبريا كان او تصوريا
منها ان يكون موصلة الخ وما يستدل منه بالنظر فيه يسمى دليلا على مقتضى مسرا العمر الا ما تقول
مسرا بحر ما صلح من حصول العالم على ما يدعيه غير ح الكتب هو المعروف بالغرض الحادثة مسرا
حصل بالكسب اي ما تعلق بالاختيار كحركة المشي والقعود والمعلوم الا مسرا الذات
والا صفات ونحوها قوله وغيرها اي مسلكها اي الغير والمستثنى ان تخصل

العرفة

قوله

قوله والثالثة ما لا تعلم العقول الخ أقول الظاهر أن كلا من هذه المناسبات ليس على وزان قوله تعالى
بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله قال بل لما ذكر من أن العقل يدرك بعض ما يتوقف
قيل يدرك ويعلم أكد ذلك وقيل لم يدركوه ولم يحيطوا علما بتأويله ومعانيه وكذلك هؤلاء
حديثهم ونتج امتناع معارضته بين يديه كما تشاهد على المقدمة والنتيجة إذا أتى بكلمة أو أتى بما
وإن كانت أصوات الكتمة بحضور الحضرة وبيان أنها مخالفة لكل ما جاء به وعلمه وإتقانه ما لا يعلمه
أحد وأنها معارضة معجزة بينة وبعد ذلك لم يتبع نبيه لأجل عزه وبعده ما عرا
من العواصب قوله والبعد عن مقارنة العلوم العقلية على مقتضى الشبهات التي عينها أصحاب
العقل على مقتضى تنبيه الشرع بعض أنه لا يخرج بعد نظر إلى ما ليس بمرغب عنه كالمناظرة والخاض والاستناد
وأهل الخبر وبأنهم وهجر المتقدمين بالمعقول من جانبا وإن الشرع بخلافها المتقدمون بعضهم بعضا
يجرون مجرى ويأتون بما يخالف الشرع والمعقول ويدعون إعراض الأحاديث ويزعمون أنه منهم المرتضى الباقلاني والغزالي
الخ وهم أنواع منهم الجاحظ والمعتزلي الخ والبيضاوي وهذا أخذ من قوله الذي يعلم الخ بين علم
الحكمة والشريعة على البلاغة المرتضاة مع الخ بيعة العلم على أن الصحيح أعم وهذا حال البليغة في الكلام
بفضل الله وأبحاث الحكمية مما لا يفوح به المحفل بل الدرس ولم يناسب غير الكلام من العلوم إلا ما شابهها فخلطها
بمساحيق وسمسار الكلام إلا ما عسى أن يستعان به في الشيء عن الظنون وما نازع
في أصل الكلام لا يتجاوز مصالح الذات والصفات والنبوة والإمامة والمعاد وما يتعلق بهذه الكلام والمعاد
غير أن المعتزلة لما لم يقولوا بقيام الحروف والأصوات به سبحانه وتعالى لما تقطعوا الحروف وأدركوا أن قيام الحروف
بذاته تعالى محال بحثوا عن الحقيقة عما يتقطع الحروف والأصوات والنبي الباري يقول ومن آياته أن يرسل
بذاته لا يقبل بحثا عن الحقيقة عما يتقطع الحروف والأصوات والنبي الباري يقول ومن آياته أن يرسل
تعالوا نبين أن قيام الحروف بذات سبحانه محال قوله وإن العبارات بالجعل والوضعة والتوقيف
يحتمل أن يكون عطف الوضعة على الجعل للتفسير ويحتمل الاحتراز بأن يكون الجعل للحدوث الوضع للحقيقة
بحيث وتكون الوضعة للتشريع أي الحقيقة ماهيته لا أن معنى المعنى أو يقيد أن يكون الوضع والتوقيف
الله معلوما على أن الجعل ليس منه على الفوائد ويؤيد الاحتمال الأول أنه أضاف الوضعة بجعله بالجعل
والتوقيف قوله وبدون العلم الإعلام بفتح الهمزة أي بدون العلم الإعلام وبدون ما يحس به
نفسه عند العلم الإعلام بفتح الصيغة وعبارة بعضهم الإعلام بكسر الهمزة والمعنى متقارب
قوله الأول الإلهام أو الكفار والعصاة بالطاعة ولهذا الذهن لما كانت مستورة عن علم بالعلم
إذ المعتزلة يقولون الخ منع انتهاء بالفعل والعقل انتهاء إلى الأول ليس بمسلم إذ الأول رفع الوقوف

وقال بعض المقررين رحمه الله لو قدرنا قدرة متعلقة بالكل من حيث هو هو واحد والمختلفات فإما أن يقال
يجوز تعلقها بالكل أو لا يجوز بل يجب تعلقها بالبعض دون البعض وعلى الثاني إما أن يجب تعلقها
بالبعض المعين أو لا بعينه والأول باطل لأن تعلقها بالبعض دون البعض ترجيح من غير مرجح
والثاني أيضا باطل لأنه يلزم منه أن لا يجوز تعلق القدرة على بعض ما يجوز تعلقها به مع جواز
تعلقها بالكل وهو خلاف الفرض فلم يبق إلا أن يقال يجوز تعلقها بالكل فيكون تعلقها بما تتعلق به
هي بالتمانع المستحيل بغير مرجح وهو محال وقد عرفت بهذا أن القدرة لا تتعلق إلا بالبعض
دون البعض فيجوز أن يوجد قدرة واحدة بسيطة تتعلق بجميع المقدورات وقدرة واحدة بسيطة تتعلق
بالبعض دون البعض وقد قال بعض المحققين إن المختلفات من الأعراض والعوامل والقوابل مع اختلافها
في بعض صفات التأثير يجوز أن تشترك في بعض الصفات الصادرة عنها وجودا أو عدما مع
اختلافها في بعض صفات التأثير فيكون القدرة على البعض تضاد القدرة على الكل وبما ذكرنا يندفع
ما ذكره الإمام الرازي في المحصل من أن القدرة على الشيء مع القدرة على ضده واجبة
وهذا يقتضي أن يكون المقدور الواحد مقدورا بين قادرين مستقلين وهو محال بما ذكرنا من
أن القدرة على الضد ليست عين القدرة على الشيء بل هي صفة أخرى مغايرة لها وقد قال
بعض المحققين إن المختلفات التي لا تشترك في شيء من الصفات يدخل
في مسمى العلم والكلام والقدرة والإرادة بخلاف ما إذا كانت المختلفات مما يشترك في بعض الصفات
فإن الأشياء التي يدخل في مسمى العلم والكلام والقدرة والإرادة بخلاف ما إذا كانت مختلفة
في بعض المتعلقات على عود المتعلق بكاد الاختلاف في بعض الصفات بمثل ما ذكرنا
فيفضي إلى التخصيص ويلزم عينه المحذور ويلزم اجتماع المثلين لوجوب القدرة وامتناعها التي كيف
فيه ويلزم عود المتعلق إلى صفات يتعلق العلم بها بمثل ما تعلق به الأول ويلزم عينه الاتحاد
في الحقائق وبعينها ما ذكر الصفات المتعددة إنما تتغاير بحسب اختلاف المحل أو المتعلق إذا المحل
المتحيز المتقبل لها الاتحاد ويلزم تحصيل الحاصل وأجل أن أجر العلميين وأخر الجاهلين إنما أن يحصلا
لغرائب ما سمعوا أن لها مكونا حقيقة عالمة وذا الوجه لا يليق بالعقل والعلم الباطن وأما الإحاطة
بالقدرة الذاتي فيلزم وجود ما يكون لا وجود له بالكل وقد يتم ما لا يتناهى من محال
الفرض بإبطال أحد التسوية فإن قال العلم إنه لا يتعلق بما لا يتناهى من حيث هو هو
ثم أعلم فعله فعال حاكيا كل معلوم يجب كونه عظاما وصغارا وحسنا وقبيحا فيلزم أن يتصف
كل المتغير عن الشيء منفصل عنه محدود بالتغير وذلك يستلزم أن يكون غير متناه
وإن

قوله لو كان باختيارها الخ واجب عن الشرح بمنع الملازمة بين التمكين والتسليم
منه بالمعنى المذكور لجواز ان يكون التمكين بمعنى التهيؤ للتسليم والتسليم
بمعنى الوطء ويلزم من عدم التسليم بهذا المعنى عدم التمكين بهذا المعنى
لكن لا يلزم من عدم التمكين بهذا المعنى سقوط النفقة لجواز ان يكون
التمكين بمعنى التهيؤ للتسليم حاصلا ولكن الزوج منعها من التسليم
ظلما فتأمل وقد يجاب بان المراد بالتمكين التسليم بالفعل وبالتسليم
التهيؤ له بقرينة المقابلة وفيه بحث لان التسليم بالفعل لا يتحقق
الا بالتمكين بالمعنى المذكور فلا يصح جعله مقابلا له فتدبر
قوله لو كان باختيارها الخ اقول لا يخفى ان هذا انما يتم لو كان
التمكين بمعنى التسليم بالفعل وليس كذلك بل هو بمعنى التهيؤ
للتسليم بالفعل كما مر فلا يلزم من عدم التسليم بالفعل عدم التمكين
بالمعنى المذكور حتى يلزم سقوط النفقة بل يجوز ان يكون التمكين
بالمعنى المذكور حاصلا ولكن الزوج منعها من التسليم ظلما فتأمل
وقد يجاب بان المراد بالتمكين التسليم بالفعل وبالتسليم التهيؤ له
بقرينة المقابلة وفيه بحث لان التسليم بالفعل لا يتحقق الا بالتمكين
بالمعنى المذكور فلا يصح جعله مقابلا له فتدبر
قوله لو كان باختيارها الخ اقول لا يخفى ان هذا انما يتم لو كان
التمكين بمعنى التسليم بالفعل وليس كذلك بل هو بمعنى التهيؤ
للتسليم بالفعل كما مر فلا يلزم من عدم التسليم بالفعل عدم التمكين
بالمعنى المذكور حتى يلزم سقوط النفقة بل يجوز ان يكون التمكين
بالمعنى المذكور حاصلا ولكن الزوج منعها من التسليم ظلما فتأمل
وقد يجاب بان المراد بالتمكين التسليم بالفعل وبالتسليم التهيؤ له
بقرينة المقابلة وفيه بحث لان التسليم بالفعل لا يتحقق الا بالتمكين
بالمعنى المذكور فلا يصح جعله مقابلا له فتدبر

به الخارج او الدين على ما هو الخ كما في الجوهر والعرض وكما في البركة والبنوة الاول للخارج والثاني للمرسوم ودور
النفع الخ بفتح كل منهما على النفع الخ عينه وسر المحال الخ **قوله** على ما يأتي به من البحث يعني به
قول سر المحال يدل على ارادة الله لتصريحه وقد دل ان تصريح الله قوله لهم سولت لكم انفسكم وانتم رسوليس
بتصريح تعالى كلامه وما تتعلق الارادة بالتحريم وفرقه له المذهب بما يجر جوابه **قوله** وما يتفرع به دلا
لتقال مثال ما يتفرع عليه الخامس سر اشارة الى ان المثال الذي يتفرع به التكليف هو سر بيان دلالة الحجة
الخامس والتوضيح والتقرير وقد يقع به البيان لما سر وانه به اكثر فائدة وقع تسميته ما ألفه
وخبر الدلالة به لهم التقليل الذي لم يكن بالبيت خيالة وسر وجه دلالة الحجة الا ان يقال دلالة الحجة تتوقف
عليه حتى وتعليله انه تمثيل وتنبيه لدفع بسبب ان الشاهد سر وانما يقع به العلميات باحد الجوامح الاربعة
او يقع في بادي وصول العلم به المثال انما سر لما نشر سر وفرائض الاحوال وان سر به في حق الغائبين الحجر يس
بل تقرير الدلالة سر الحجة ضرورة ان سر لم يكن كذلك وكان مع التخصيص يفيد الشمول وجبرا به على مخالفة
التخفيف والتوضيح **قوله** ان اراد انه يدل عليها سر وجه واحد وما يفيد وما يأتي وجه ان دلالة الخارق
على الصرف وحيث كونه خارقا مقارنا للتحدي على وفق التحدي مع العجز المعارضة ودلالته على الوجه
بنية وحيث سر وفعل كان خارقا او لا اذ لو تحدى الله تعالى بما يوجد بفعل لا بفعل لا سيما
الخارق وما غيره **قوله** بوجب الذات الواحد لذاته الخ لانه لا يتخلف الوجود دون ذات واجبة بالواجب
لذاته فاذا كان الواجب واجبا بلا تخصص بارادة لكونها لا تتعلق الا بالممكن **قوله** لا المقول العام
بالممكنات الخ متعلق بقوله لا يدل **قوله** هاكيا شرعيا العقلية والحاجز بل الفاعل او بنى ارادته
او الحاجز كلها على وفق ارادته بل بعضها وهو التخصيص او يكون الحاجز بل المنع لان الله سبحانه سر المرجح
تخصيص الفعل **قوله** بل على اقرار خرق ربما الله تعالى ما ارادها بمعنى ان ايجاده بدل العبر بقوته و
تخصيصه بالوجود والاستمرار والحدوث وغير ذلك من ارادة الله تعالى وجود الخصصية وجعل المخصص تخصيصا بدا
على ان المعنى لتخصيصه بالفعل الا ايجاده على وجه مخصوص بالمخصص سر الفاعل وقال الشيخ واما
القسم الاول وهو ما توقف فيه الوجود فاعلم انا اذا نوع على جهة الاستقلال او الاستقلال اذا او الاول
سر قول المعتزلة تتعاقب بعمل العبد مستقل بفعله واذ يوجد خلافا لما يراه ويقع من الاكدون
مراد الله سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا والقسم الثاني سر ما الجبر يسمى واجبا فانه على الفرقة العبر
توقف ايجاد الفعل على افراد خرق ربما الله تعالى وله قدرة ومشيئة كما قال تعالى لمن يشاء منكم ان يستقيم
ولكن لا يشاء الله سبحانه كما قال تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله رب العالمين انتهى
وكان سر الغرض بوجوده مصاحبة الجمع بين الفعل والخلق بناء على ان التكليف بما لا يطيق وبقتضى

عفا

قوله فد الخ بيان لعجز الله لانه كل يوم هو في شأن والتسلسل اذ يمنعها العشر بقدرة اخرى ويتسلسل قوله فد تعلق معجزاته باسقاط التكليف به نبيا واثباتا التكليف بتبليغه بان ينهى عنه والتكليف باثباته بان يدرك بعد ما ينصب الشاذ دليلا على صدقه حال معرفته على الوفق على قدر بعاداته بان يكلم الميت والجماد عيسى الابرص بان فرغ عليه بان يذل فرعينه والبحر عصاه وكذا السم يقتل لا بد من ذلك الخ وان لم يمنع عنها قوله اسارة على ما قالوا، وثواب او عقاب او عين ما سموه اسارة على الثواب فعل الواجب والمندوب والكف عن الحرام والمكروه وعلى العقاب فعل الحرام والكف عن الواجب وعلى كليهما الخ عرج الثواب والعقاب فعل المباح والكف عن المندوب وكذا الكف عن الصغير بالنسبة الا متثال قوله لان الدلالات الخ قوله جعلية لا عقلية معرفة لقول او فعل غير به مكانه بحيث لا يدل الا بمواضعة والصلاة على الثواب لا يدل الشخص ذو الاذن على العقاب بل بعكس او يكون الدال على الثواب البياض والشوك مثلا وعلى العقاب السواد والنعم مثلا ومعنى لا دلالة له الا بمواضعة والصلاة على الثواب والشم نحو الاذى على العقاب بالوضع والجعل بمعنى التحويل لا بالعقل فشرط الجعل العقلي متعذر فرضه غير ذي المسائل والعقاب الدليل تفصيلة والعلم جملة وقد لا يتناهى محال ويجب ايضا ان يكون تفصيلا لمراد نقله قبل وقوعه فجعله مجملا غير مراد نقله قبل وقوعه فجعله مجملا غير مراد نقله قبل وقوعه فجعله مجملا غير م

D2698

8622
143